اعتبرت إعلان الملك الأردني «تسليح العشائر» تدخلاً سافراً غير مقبول

الخارجية: ما يجري في سورية وبلدان أخرى من إرهاب هو نتيجة لصمت المجتمع الدولي حيال الدول الراعية لهذه الظاهرة

أكدت سورية أنه إذا لم يتوحد المجتمع الدولي اليوم بكل قواه الخيرة ضد الإرهاب متمثلاً بتنظيمي داعش وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية فإن العالم سيكون عالم الفوضى والقتل وسفك الدماء، موضحةً أن تعرض عدد من المدن السورية لأعمال إرهابية كدرعا وعين العرب، والحسكة التي تتعرض لهجمات إرهابية ممنهجة يشنها تنظيم داعش على مرأى من طائرات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، إضافة إلى الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخراً في تونس والكويت والعراق وبلدان أخرى والتي تدينها سورية بشدة يأتي نتيجة طبيعية لصمت المجتمع الدولي حيال الدول الراعية والداعمة للإرهاب في سورية. كما اعتبرت إعلان الملك الأردني تسليح ما سماه «العشائر السورية والعراقية»، تدخلاً سافراً غير مقبول في الشؤون الداخلية للبلدين الشقيقين.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في رسالتين وجهتهما إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن: إنه استمراراً للحرب الإرهابية التي تتعرض لها سورية منذ أكثر من أربع سنوات وبدعم مباشر وواضح من دول باتت معروفة للجميع مثل تركيا و«إسرائيل» والأردن والسعودية وقطر وفرنسا ودول غربية أخرى، تعرضت مجموعة من المدن السورية مؤخراً إلى هجمات إرهابية استهدفت السكان المدنيين ومؤسسات الدولة في كل من درعا والحسكة وعين العرب وغيرها من المدن والبلدات الآمنة. وأوضحت أن تعرض هذه المدن السورية للأعمال الإرهابية إضافة إلى الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخراً في تونس والكويت والعراق وفي بلدان أخرى والتي تدينها سورية بشدة، يأتي نتيجة طبيعية لصمت المجتمع الدولي حيال الدول الراعية والداعمة للإرهاب في سورية ونتيجة لعدم اتخاذه إجراءات رادعة بحق هذه الدول، كما تؤكد من جديد ما دأبت حكومة الجمهورية العربية السورية على التحذير منه مراراً وتكراراً بأن لا أحد بمنأى عن خطر الإرهاب الذي لا حدود له ولا دين ولا أخلاق.

جانب من مؤتمر العشائر السورية الذي عقد مؤخراً في دمشق

وأوضحت الوزارة أن الأعمال الإرهابية الأخيرة تتزامن مع تصعيد التنظيمات الإرهابية المسلحة لجرائمها في أكثر من مدينة سورية بدعم مباشر من تركيا والأردن وإسرائيل والسعودية وقطر، مشيرةً إلى «شريط الفيديو الذي بثه الموقع الالكتروني لصحيفة جمهوريت التركية والذي يظهر إرهابيين أتراكاً يتفاخرون بعدوانهم واعتدائهم على مدينة عين العرب المدينة التي تعرضت يوم الخميس ٢٥ حزيران ٢٠١٥ لهجوم من قبل إرهابيين أجانب ينتمون لتنظيم داعش تسللوا إلى الأراضي السورية قادمين من تركيا ما أدى إلى استشهاد أكثر من ٢٠٠ مدني سوري أغلبهم من النساء والأطفال وجرح العشرات، الأمر الذي يؤكد مجدداً دعم حكومة أردوغان الواضح لهذه الجماعات ولتنظيم داعش الإرهابي».

وبينت الخارجية في رسالتيها أن مدينة درعا تعرضت أيضاً إلى هجوم إرهابي من أكثر من محور ترافق مع إطلاق التنظيمات الإرهابية مئات القذائف على الأحياء السكنية الآمنة، ما أدى إلى استشهاد وجرح عشرات المدنيين وهذه المرة كان المهاجمون من عصابات «جبهة النصرة» و«جيش الفتح» معززين بالعتاد الثقيل والسلاح النوعي الإسرائيلي والذين تسللوا إلى الأراضي السورية قادمين من الأردن الذي يوفر لهم الملاذ والتدريب والتسليح بدعم من «إسرائيل» والسعودية.

وقالت: «تحدث الكثير من السوريين الذين عادوا من الأردن وكذلك وكالات الأنباء عن معسكرات تدريب لما تسميه الدول الداعمة للإرهاب «المعارضة المعتدلة المسلحة»، حيث أشار هؤلاء إلى تأمين السلطات الأردنية دورات تدريبية للإرهابيين السوريين بالتنسيق ما بين الأردن والسعودية في منطقة الأزرق الأردنية وفي قاعدة الملك عبد العزيز الجوية، ناهيك عن قيام «إسرائيل» بتقديم الدعم اللوجستي المباشر لهذه التنظيمات الإرهابية المسلحة بما في ذلك قيامها بنقل نحو ألفي إرهابي مصاب للعلاج في المشافي الإسرائيلية ومن ثم إعادتهم عبر خط وقف إطلاق النار لمتابعة أعمالهم الإرهابية في سورية في انتهاك صارخ لاتفاق فصل القوات بين الجانبين».

وأكدت الوزارة أن ما جرى في عين العرب ودرعا لا يمكن فصله عما يجري في مدينة الحسكة حالياً من تعرضها لهجمات إرهابية ممنهجة يشنها تنظيم داعش المدعوم بأعداد كبيرة من الإرهابيين الأجانب على مرأى من طائرات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، وترتكب مختلف أنواع الجرائم ما أدى إلى سقوط أعداد لا تزال تتزايد من الشهداء والجرحى ويتسبب بموجات متجددة من النزوح القسري الداخلي.

وأشارت إلى أن أحداثاً مختلفة يجمع بينها الإرهاب المقيت، وغرف عمليات بما في ذلك غرفة عمليات عمان سيئة الصيت، وغرفة في تركيا ويوجد فيها ضباط أردنيون وأتراك وفرنسيون وسعوديون وقطريون وبريطانيون وأميركيون وآخرون، تعطي الأوامر للعدوان على سورية وذبح أبنائها وتقوم بتنسيق هجمات الإرهابيين وتزودهم بالتعليمات والخطط الإجرامية.

لافتةً إلى أن بيان ممثل السعودية في مجلس حقوق الإنسان مؤخراً في جنيف تضمن تأكيد بلاده على استمرار تقديمها السلاح لدعم ما سماه «الأشقاء السوريين»، أما الملك الأردني فقد أعلن عن قراره بتسليح ما سماه «العشائر السورية والعراقية» في تدخل سافر غير مقبول في الشؤون الداخلية للبلدين الشقيقين.

واختتمت الوزارة رسالتيها بالقول: إن ما يسمى «الحرب المعلنة على الإرهاب» التي تفتقت بها أذهان البعض والمستمرة منذ قرابة السنة والتي تضم في صفوفها بعض الدول الداعمة للتنظيمات الإرهابية لم تحقق أي شيء يذكر من أهدافها المعلنة بل إنها سمحت لتنظيم داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الدائرة في فلكهما والمتحالفة معهما بالتمدد والتنقل والانتشار بحرية مطلقة لا في سورية والعراق فحسب بل في مصر وليبيا واليمن وبعض من دول إفريقية ومؤخراً في الكويت وتونس».

سانا

خطط أردوغان الحربية تهدف لنسف خيار حكومة تركية ائتلافية وأوزال يحذر من التدخل في سورية خوفاً من التورط بحرب شاملة

ألقت الصحافة التركية مزيداً من الضوء على الخلافات التي أشعلتها خطط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للتدخل العسكري في سورية بغرض إقامة «حزام أمني» داخل الأراضي السورية، مع رئاسة الأركان التركية، مبيِّنةً أن الأخيرة تحاذر في الأمر خوفاً من أن تجد نفسها متورطة في «حرب شاملة» إذا ما تدخلت إيران وروسيا لدعم الجيش السوري. ولفتت الصحافة التركية إلى أن خطط الرئيس التركي للتدخل في سورية، تهدف إلى نسف خيار تشكيل حكومة ائتلافية في تركيا، للتوجه عوضاً عن ذلك إلى إجراء الانتخابات المبكرة تنقذ المستقبل السياسي لأردوغان. وذكرت صحيفة «سوزجو» التركية المعارضة أمس «أن أردوغان أمر رئيس الأركان الفريق نجدت أوزال بتدخل عسكري في سورية، قبل الانتخابات النيابية التي جرت في (السابع من) حزيران (الجاري)، إلا أن أوزال قال: إنه بحاجة لأوامر مكتوبة وليس شفهية، فأرسل أردوغان تعليماته بشكل مكتوب، إلا أن أوزال طلب توضيح أسباب ومبررات هذا التدخل لروسيا وسورية وإيران وإلا فإن الجيش سيجد نفسه في مأزق».

وأوضحت الصحيفة أن أردوغان ورئيس الحكومة أحمد داود أوغلو أبلغا الجيش خلال اجتماع عقد مساء السبت لمدة ساعتين ونصف الساعة، أن «الهدف من أي عمل عسكري هو منع تنظيم داعش من السيطرة على البوابات الحدودية غرب جرابلس، والحفاظ على القرى التركمانية بين جرابلس وعفرين».

وذكرت «سوزجو» بتصريحات الأمين العام لحزب الشعب الجمهوري كورسال تكين تحدث قبل الانتخابات بأسبوعين عن نوايا أردوغان شن عدوان عسكري على سورية. وفي حينه حمل تكين الحكومة مسؤولية المأزق الخطير الذي ستتعرض له تركيا من جراء مثل هذه المغامرة الخطيرة. وأول من أمس، كشفت صحيفة «حرييت» التركية أن أوزال وخلال اجتماع أمني عقد في ١٨ من الشهر الجاري، رفض خطة لدخول الجيش التركي إلى منطقة جرابلس ومارع من أجل وقف «التمدد الكردي» و«طلب من الحكومة تعليمات خطية واضحة في هذا الشأن، وحذر من أن هذا التدخل قد يؤدي إلى حرب شاملة في حال تدخل إيران وروسيا لدعم الجيش السوري».

وأشارت الصحيفة إلى أن حكومة داوود أوغلو «طلبت من الجيش اتخاذ التدابير الأمنية على معبري أونجو بينار وجيلفاكوزو الحدوديين مع سورية والمنطقة الممتدة بينهما، والتي يبلغ طولها ٩٠ كيلومتراً وذلك على خلفية تقدم تنظيم داعش في ريف حلب الشمالي»، لافتةً إلى أن الأوساط العسكرية «استبعدت التدابير الأمنية التي تتضمن عملية عسكرية بسبب المخاطر التي تحملها».

ونقلت الصحيفة عن أوساط تركية، قولها: إن «اتخاذ خطوة نحو التدخل العسكري في سورية من دون إقناع اللاعبين الرئيسيين، ولاسيما الولايات المتحدة وروسيا وإيران، من شأنه أن يخلق مواجهة بين تركيا وتلك الدول، كما أنه ينبغي الاتصال بالحكومة السورية من أجل تهيئة أرضية تتناسب مع القانون الدولي قبل الدخول إلى أراضي دولة أخرى، وإلا فستقع تركيا في موقف الدولة المعتدية على أراضي دولة أخرى».

إلا أن التسريبات التي نشرتها صحف موالية لأردوغان، نفت وجود خلاف مع رئاسة الأركان. وذكرت صحيفة «يني شفق»، أن الجيش التركي يعد مخططاته المتعلقة بإقامة منطقة حدودية آمنة شمالي سورية بعمق ٣٥ كم وطول ١١٠كم. وأوضحت الصحيفة أن رئاسة أركان الجيش وجهاز الاستخبارات التركي سيتعاونان في وضع اللمسات الأخيرة على المخطط، الذي يتضمن دخول ١٨ ألف جندي من بوابتي مرشدبنار وقرقامش إلى عمق ثلاثة وثلاثين كيلومتر حتى يوم الجمعة المقبل. وأوضحت أن وزارة الخارجية التركية بدأت بـ«إرسال رسائل إلى النظام السوري عبر إيران وروسيا، تخبره فيها أن تشكيل المنطقة الآمنة يمنع تقسيم سورية».

وخصص معظم الصحفيين والكتاب زواياهم حول هذا الموضوع، وقالوا إن أي عمل عسكري في سورية سيخلق لتركيا مشاكل خطيرة جداً على الصعيد الداخلي والخارجي بما في ذلك انفجار الوضع الأمني جنوب شرق تركيا. واتهمت صحف المعارضة أردوغان باستغلال الوضع في سورية حتى ينفذ برامجه الخاصة بمنع تشكيل الحكومة الائتلافية، والإعلان لاحقاً عن انتخابات مبكرة بعد تحقيق أهدافه في سورية.

وتوقع العديد من الصحفيين الفشل الذريع لمشاريع أردوغان على صعيد السياستين الداخلية والخارجية بغياب الضوء الأخضر الأميركي وإصرار أحزاب المعارضة على إنهاء دوره في الحياة السياسية في حال المشاركة في أي حكومة ائتلافية مع حزب العدالة والتنمية، الذي يشهد صراعات جدية بسبب أنانية أردوغان وعقده النفسية بعد أن بات واضحاً أنه على وشك أن يستبعد من اللعبة السياسية داخلياً وخارجياً.

على الحدود السورية – التركية (أ.ف.ب)

وقال رئيس تحرير صحيفة «يورت» مردان ياناردا: إن «ما يهم أردوغان ليس التركمان أو أمن الحدود مع سورية، بل ضمان مستقبله السياسي عبر المزيد من السياسات الخطيرة التي يطبقها أساساً في سورية منذ بداية الأزمة، لناحية التدخل بشكل سافر في الشأن السوري من خلال دعم كل الجماعات الإرهابية بالتعاون مع قطر والسعودية».

ونبهت صحيفة «خبر تورك» من الأضرار المحتملة لأي عدوان عسكري ضد سورية على الصعيد الاقتصادي.

وقالت: إن «أي حرب على الحدود مع سورية ستقضي على الحركة السياحية التي تواجه أساساً مشكلة جدية. كما أنها ستلحق أضراراً بالغة في حركة التجارة مع الدول العربية التي تعاني بالأصل من مشاكل جدية بعد إغلاق الحدود مع سورية والعراق وقرار مصر إلغاء اتفاقية النقل البحري مع تركيا».

من جهته كشف الحساب التركي الأكثر شعبية على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» والمعروف باسم «فؤاد عوني» أن أردوغان «أعطى التعليمات بشن حملات مداهمة ضد عناصر من تنظيم القاعدة بهدف تمهيد الطريق أمام حرب في سورية تعطل تشكيل الائتلاف الحكومي، الذي من شأنه أن يجلب نهايته».

وذكر عوني أن «نائبي رئيس الوزراء بولنت أرينتش وبشير أطالاي يسيطران على داوود أوغلو وقد شكلا تكتلا ضد أردوغان، الذي لم يعد يثق بدوره برئيس وزرائه حيث وضعه مع مستشاريه والنواب المقربين منه تحت الرقابة»، كاشفاً في هذا الصدد عن أن مجموعة تابعة لداوود أوغلو عقدت اجتماعاً سرياً مع حزب الشعب الجمهوري لبحث موضوع الائتلاف الحكومي، الأمر الذي أثار جنون أردوغان وأعوانه ودفعه إلى وصف من يخالف تعليماته بالعدو. وأوضح عوني أن خطة شن حرب ضد سورية والتي تعتبر المخرج الوحيد بالنسبة لأردوغان لا يؤيدها الجيش التركي.

(سانا – ترك برس)

بعد هجمات الجمعة.. دول غربية ترفع مستوى التأهب وتحصي إرهابييها في سورية والعراق

يبدو أن الغرب كان ينتظر الهجمات والتفجيرات الإرهابية يوم الجمعة الماضي في كل من الكويت وتونس وفرنسا، ليقتنع أو يعترف بأن خطر الإرهاب لا يستثني أحداً، فبدأت المصادر الغربية الأمنية والمتابعة تتحدث عن أرقام إرهابييها الذين انضموا للمجموعات الإرهابية في سورية والعراق. فرفعت الحكومة الإسبانية درجة حالة ومستوى التأهب ضد الإرهاب إلى الدرجة القصوى ٤، رغم وجود تقارير رسمية وتنبؤات أمنية استخباراتية قديمة بهذا الشأن بالنسبة لإسبانيا، لتكشف صحيفة «البايس» الإسبانية عن مقتل ٢٥ إرهابياً أغلبهم من المغاربة المقيمين في إسبانيا خلال قتالهم إلى جانب تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق أو في عمليات انتحارية إرهابية.

على حين حددت أجهزة مكافحة الإرهاب الفرنسية هويات ٤٧٣ جهادياً فرنسياً موجودين حالياً في سورية والعراق، إضافة إلى ١١٩ جهادياً فرنسياً آخر قتلوا في المعارك، كما عاد ٢١٧ جهادياً آخر إلى فرنسا.

وتقول أجهزة مكافحة الإرهاب الفرنسية وفق ما نقلت وكالة فرانس برس عن مصدر وصفته بالقريب من الملف، إنه وإذا أضيف للجهاديين الموجودين حالياً في سورية والعراق والذين قتلوا في المعارك أو عادوا إلى فرنسا، فإن عدد الجهاديين الفرنسيين يرتفع إلى نحو ١٨٠٠.

وعلى الرغم من أن هؤلاء لا يشاركون جميعاً بالضرورة في القتال، ولاسيما النساء بينهم، فإن عودتهم إلى فرنسا بعد أن يكونوا قد ازدادوا تطرفاً وتمرسوا بميادين المعارك، تثير قلقاً كبيراً لدى السلطات الفرنسية.

وفي السياق، وجه القضاء الفرنسي تهماً إلى ٨ أشخاص بالارتباط بشبكات إرهابية في سورية، وذلك ضمن ثلاثة تحقيقات منفصلة.

وقال المصدر: إن أحد الموقوفين وجهت إليه تهمة «الانضمام إلى عصابة أشرار بهدف المشاركة في نشاطات إرهابية» وأودع السجن، وهو شقيق أول «جهادي» فرنسي تتم إدانته وحكم عليه في ٢٠١٤ بالسجن ٧ سنوات.

وفي الملف الثاني بخصوص خلية أخرى في سورية، وجهت السلطات القضائية اتهامات إلى ٤ فرنسيين من شمال البلاد، بينهم اثنان أودعا السجن والآخران أطلق سراحهما مع إبقائهما قيد المراقبة القضائية.

وبخصوص التحقيق في الشبكة الثالثة، فقد اعتقل المتهمون فيها في منطقة كان (جنوب شرق) وهم شقيق وشقيقة وزوجة رشيد رياشي الذي توجه إلى سورية في ٢٠١٢. ووجه القضاء إليهم تهمة «الانضمام إلى عصابة أشرار بهدف المشاركة في نشاطات إرهابية». وقد أطلق سراح الشقيق والشقيقة مع إبقائهما تحت المراقبة القضائية، في حين أودعت الزوجة السجن بانتظار محاكمتها.

إلى ذلك، نقلت صحيفة «البايس» الإسبانية عن تقارير أمنية خاصة لقوات أمن الدولة الإسبانية تمكنت من الحصول عليها قولها: «إن ٢٥ جهادياً إسبانياً، ٦ منهم إسبان والباقي من المغاربة المقيمين في إسبانيا قتلوا إما في عمليات انتحارية أو من خلال انخراطهم بصفوف تنظيم داعش في سورية والعراق ومشاركتهم في القتال وقتل وسفك دماء مئات الأبرياء المدنيين في هذين البلدين».

وأشارت التقارير الأمنية إلى «توجه ١١٤ إرهابياً من إسبانيا إلى سورية من أجل الالتحاق بتنظيم داعش وأغلبيتهم العظمى من المغاربة، وعودة ٢٥ آخرين، ووضع ١٥ إرهابياً في السجن وإطلاق سراح البقية أغلبيتهم نساء وأطفال مع الإبقاء على وضعهم تحت المراقبة الأمنية».

وأوضحت التقارير الأمنية «أن مدن كتالونيا وسبتة ومليلة تعد الأخطر بسبب فوران وهيجان الفكر المتطرف وخلاياه الموجودة بشكل غير عادي فيها»، لافتةً إلى أن قوات الأمن المختصة تقوم برصد تحركات أكثر من ٢٠٠ متطرف مشتبه به، ولكن يتساءل أحد كبار ضباط الأمن الوطني الإسباني وفق التقارير «أنه حتى الآن عاد فقط ٢٥ إرهابياً من سورية والعراق إلى إسبانيا فماذا سيحدث لو عاد ما عدده ٢٥٠٠ إرهابي مع العلم أنه لمراقبة شخص واحد لمدة ٢٤ ساعة يتطلب الأمر على الأقل وضع ٤٠ عنصر أمن من أجل أداء هذه المهمة».

(سانا– أ ف ب)

اعتقال أحد المشتبه بتورطهم مع داعش بالقرب من ليون في فرنسا (رويترز)

الداخلية الكويتية: منفذ الهجوم الإرهابي سعودي الجنسية

أعلنت وزارة الداخلية الكويتية أن منفذ التفجير الإرهابي الانتحاري يوم الجمعة الماضي في جامع الإمام الصادق بمنطقة الصوابر سعودي الجنسية ويدعى فهد سليمان عبد المحسن القباع.

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية «كونا» عن الوزارة قولها في بيان صحفي أمس: إن «الانتحاري دخل البلاد فجر يوم الجمعة الماضي عن طريق المطار وهو اليوم نفسه الذي وقعت فيه الجريمة النكراء».

وأشار البيان إلى أن الأجهزة الأمنية الكويتية تعكف على البحث والتحري عن الشركاء والمعاونين في هذه الجريمة النكراء.

وكانت وزارة الداخلية الكويتية أعلنت في وقت سابق عن تمكن أجهزة الأمن المعنية من ضبط سائق المركبة الذي تولى توصيل الإرهابي إلى مسجد الإمام الصادق وفر بعد التفجير مباشرة موضحة أن السائق يدعى عبد الرحمن صباح عيدان سعود من مواليد عام ١٩٨٩ وهو من المقيمين بصورة غير قانونية حيث تم العثور عليه مختبئاً في أحد المنازل بمنطقة الرقة جنوب الكويت وأن التحقيقات الأولية أفادت بأن صاحب المنزل من المؤيدين للفكر المتطرف المنحرف.

يذكر أن مسجد الإمام الصادق في منطقة الصوابر بمدينة الكويت تعرض لهجوم إرهابي انتحاري أثناء صلاة الجمعة راح ضحيته ٢٧ قتيلاً و٢٢٧ مصاباً. كما دعت وزارة الداخلية الكويتية، في بيان لها المواطنين إلى عدم الانسياق وراء ما يتردد عبر مواقع التواصل الاجتماعي من شائعات مغرضة، لمواجهة الإرهاب الأسود. كما نفت الوزارة ما ورد في بعض الصحف المحلية، عن تلقيها قبل أربعة أيام من وقوع التفجير، معلومات عن استهداف دور عبادة في البلاد، مؤكدة أنها تقوم بدورها على أكمل وجه، لمواجهة أي خطر، أو تهديد بحزم شديد.

(سانا – الميادين)

قولاً واحداً

واشنطن تكشف أوراقها في أوروبا والمنطقة

تحسين الحلبي

في ١٦ حزيران الجاري أعلن الجنرال (يوري ياكوبوف) أن الإجراء الأميركي بإرسال خمسة آلاف جندي أميركي وعربات وأسلحة ثقيلة إلى عدد من دول أوروبا الشرقية المحاذية لروسيا يعد «أكبر إجراء عدواني يقوم به (البنتاغون) و(حلف الأطلسي) منذ الحرب الباردة. فعندما تكتشف موسكو أسلحة تنتقل إلى دول البلطيق فإن ذلك يتطلب منها تعزيز قواتها ومصادرها في مسرح العمليات الإستراتيجي الغربي». ولا شك أن ما تقوم به واشنطن بحقّ روسيا والرد الذي أعلنه الجنرال (ياكوبوف) سيحتل الآن أهمية كبيرة في جدول العمل الدولي وفي أوروبا بشكل خاص. ولذلك يقول (باتريك بوكانان) مؤلف كتاب (تشرتشل وهتلر، والحرب غير الضرورية: كيف فقدت بريطانيا إمبراطوريتها وفقد الغرب العالم؟): إن البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية)، والكونغرس يخطئان إذا اعتقد أن الرئيس بوتين سيتراجع ولن يرد، ويكشف (بوكانان) أن الرئيس أوباما والكونغرس ومعه جون ماكين يقودون أوروبا نحو حرب أخرى لا ترغب فيها معظم دولها الكبرى ويضيف: إن تاريخ احتمالات التصادم العسكري بين موسكو وواشنطن في عهد الاتحاد السوفييتي يدل على أن جميع الرؤساء الأميركيين فضلوا الامتناع عن أي مجابهة عسكرية مع موسكو حتى حين تدخلت الدبابات السوفييتية في هنغاريا وفي براغ، وصمت كينيدي حين أنشأ السوفييت جدار برلين، وإن الرئيس ريغان لم يستطع اللجوء إلى تصعيد مع موسكو في أزمة بولندا (ومنظمة التضامن) البولندية لأنه كان يحترم الحقيقة الجيو إستراتيجية ولا يفضل الوصول إلى أقصى درجة من خطر التصادم العسكري مع روسيا وحلف وارسو في ذلك الوقت، بينما يجد الأوروبيون اليوم أن أوباما يسير في خط التصادم حين يصر على تسليح أوكرانيا ونشر قوات وأسلحة حديثة في دول البلطيق.

ويعترف (ليس جيلب) في تحليل نشر في (مجلة نيشينال إنترست) أن «يد الغرب ضعيفة» في منطقة دول البلطيق وأن تفوق روسيا العسكري على حلف الأطلسي واضح في حدود الحلف الغربية» ويضيف (جيلب): إن «موسكو تتمتع بفوائد كثيرة من تفوق قواتها التقليدية المدعومة بأسلحة نووية تكتيكية وستضطر لاستخدامها لحماية وجودها ولكي تتجنب الهزيمة».

ويتوقع جيلب أن تستخدم روسيا قواتها الجوية والدبابات والمدفعية إذا بدأت قوات كييف بضرب حلفاء موسكو في مناطق أوكرانيا بالأسلحة الأميركية ويتساءل: «وماذا ستفعل واشنطن حينئذ؟ هل سترسل حاملات طائراتها إلى البحر الأسود لشن هجوم على الأسطول الروسي في ميناء (سيفاستوبول) وتتسبب بمواجهة جوية وصاروخية مع روسيا؟ ويتساءل (بوكانان) بدوره: «وهل ستقبل الدول الكبرى الأوروبية مع الرأي العام الأوروبي بحرب عالمية كهذه؟ ويستعرض آخر استطلاع رأي قام به مركز (بيو للاتجاهات العالمية) الذي تبين له أن أقل من نصف الأوروبيين في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا يرون ضرورة في شن حرب على روسيا إذا هاجمت دول البلطيق وأن الرأي العام الألماني المؤيد لهذه الحرب ٣٨٪ فقط بينما تبلغ نسبة المؤيدين في الولايات المتحدة ٤٦٪ ويرفض ٨٠٪ من الألمان والإيطاليين تصدير السلاح لأوكرانيا. لكن الكونغرس وبعض القيادات العسكرية الأميركية يؤيدون خوض حرب أميركية على الساحة الأوروبية لحماية دول البلطيق وأوكرانيا وهنا تكمن المصلحة الأميركية التي ستجعل من أوروبا ساحة لحرب مدمرة بعيداً عن الساحة الأميركية.

ويبدو أن واشنطن تسعى من وراء خطتها العسكرية في المنطقة إلى زيادة محاصرة هامش التحرك الروسي في أي حرب مقبلة ويخطئ من يعتقد أن واشنطن توقفت عن خطتها في تفتيت قدرات وحدود كل دولة مناهضة لهيمنتها في المنطقة وجاء تصريح وزير الدفاع الأميركي (كارتر) قبل أسبوع أمام لجنة الشؤون العسكرية في مجلس النواب الأميركي دليلاً على سياسة واشنطن حين قال: «إن البنتاغون يعد نفسه لاحتمال ألا يعود العراق إلى وحدة أراضيه وسيادته عليها كلها» وهذا ما سيدفع سورية وإيران والعراق إلى النظر إلى هذا التصريح بعين الخطورة الفادحة على المنطقة كلها.